

ويعني عند انفراد المثلث على راسه
الاعمال في نفسه وتعدن المثلث على راسه
بالله تعالى في راسه وتعدن المثلث على راسه
بمعنى من هو الاصل والاصل
الاعتبار في نفسه
لان وصل على راسه
مع قدره على ادايه فيه وهذا من زيادتي وبه حكم
في التحقيق وان ضعف في الروضة واصليا **والشغل**
انما لا يعقد بنبته عليه **ولا** اي وان لا يوقف **ولا**
في ثالثة فاقوفها انما الالها لا يتحقق **ولا يورث**
بداي بنجته لغير روضة عينية من **فروض عينية**
غير واحد وروية الاله طهارة ضرورة فينقد خلاف
بفرضها فيمنع جمع بين صلتي فرض **ول** ووجوب
صلبا بين طوافي **الامكن** قبل للزاة فلما
يكتمه من الوصي بدرا وان حكم بنبته وبغير فرض
اخر وجمع بالفروض لعينية الشغل وفرض الكلمة
صلاة الخاتمة فله فعل ما شانهما كما علمت من الحمل
لان الشغل الاخص فحرف في امره وصلاة الخاتمة في
نشته الشغل في جواز الترك وتخييه ما عند انفراد المسئلة
المكلف عارض وقوفي يورثي اعين قوله بصل في اذ انتم
فلا استثنان زيادتي **ومن نسي احد الحمين**
ولم يخلفها **كراهة** من **نيم** لان العتص واحد
فانما ساهه وسبب له فلينذكر المسئلة بعدل
عشر منه
المسئلة الصوم
من لا يرضى
وندره راحة
ان صوم بلاه
بلا تلاح

منه على كل من شئ وعنده طهارة من الغاصه والسابعة
طهارة من احد اداء على المشورة المستغنة عند العمل
في سبيل
اعادتها كما يحج في المجمع وتغيري بما ذكر اذ
من قوله كراهة لان قد قوم تعلق من بيمه فيصير مولد مقتضى استثناء الاخره
استراط كون النيم من وليس اذ الذي منه **مكتسب** اي خلاصه ان العتص بظاهر
ولم يعلم عنهما **صلا** من **نيم** اي لا يظن
والعتص والمغرب والعشاء اي نيم **وارواح** ليس
منها ما بعد اي العتص والمغرب والعشاء الصغ
بني اي فيترابفت لان المنسبتين ما اظهر
والصغ واحدا هما مع اخذ الثالث وهما من ردة الصل واحد
الثالث في كل قد يرضى كراهة ما يتم اما اذا كان
منها التي يذاهك ان صلا الظهر والعشاء والمغرب
والصغ ولا يترابفت فيكون المنسبتين
احتمالات العتص واحده غير الصغ فالنيم لا يرضى تلك
الواحدة دون العتص والشان في كل يرضى العتص
واكتفي بنيم مني لانها عدد المنسبتين وقضية
فول الاصل انما ولا اشتراط الاول ولا يترك ذلك
فلهذا حذف **الذي** من **منسبتين** **اوشك**
في العتص والبريخ اعينها ولا تكون المنسبتان
سواء الا ان يورثي **فصل** **المنسبتين** **بعمتين**
ليترابفت وقوفي **اوشك** من زيادتي **ولا يني**
من المنسبتين ويرد على الحاصل عدد المنسبتين
تصديقه المنسبتين منه وتصفه من
الحاصل ويضاهي عدد الثنائين نفي بيان
حلاله من ضرورة بيقين من جسم حصل حرة
بوجوده عليه انما من ضرورة بيقين
ويعرف الحاصل وهو انما من ضرورة بيقين
وميل رحم الله تعالى